

The Nationality Law and Its Impact on the Arabic Character for the Arabs inside Palestine

Fawzeya Akram Hamzah AbuAllan

Department of Political Science- Prince Al Hussein
University of Jordan
fawzia.abuallan@gmail.com

Mohammad Hamad Mustafa Al-Qatatsha

Department of Political Science- Prince Al Hussein
University of Jordan
m.katatsheh@ju.edu.jo

Received : 15/08/2022

Accepted :21/11/2022

Abstract:

The study aims at emphasizing the content of the Israeli nationality law and its effect on the Arab character in the internal regions. The researcher used the analytical descriptive approach because it is the most appropriate for the subject matter. He also used the legal approach for analyzing the legal texts related to the subject. The study concluded that: "Israel" succeeded in converting the political conflict into an ideological religious one, which made it easier for it to spread the nationality law that made it acceptable to many parties as it had a religious character under its dealing with right-wing governments especially in the United States. Israel also works on expanding the issue of refugees, settlements, and Jerusalem city through long-term negotiations on the one hand, and enacting racist laws such as the nationality-of-state law, which makes these negotiations just a tactic that works for the strategic goal which is getting out of dealing with these issues. The study recommended that: Arab parties inside the occupied country should enter into alliances with those who reject this law, which will have the greatest effect on weakening and removing the law. Furthermore, it is necessary to overstep from media framework to the practical framework of the denunciations and statements rejecting this law, by officially boycott the Israeli occupation more to pressure it to stop this law.

Keywords: Nationalism Law - Arabic Character - Arabs Inside.

قانون القومية وأثره على الطابع العربي لـعرب الداخل الفلسطيني

فوزية أكرم حمزة أبوعلان

قسم العلوم السياسية-كلية الأمير حسين للدراسات الدولية

الجامعة الأردنية

fawzia.abuallan@gmail.com

محمد حمد مصطفى القطاطشة

قسم العلوم السياسية-كلية الأمير حسين للدراسات الدولية

الجامعة الأردنية

m.katatsheh@ju.edu.jo

القبول : 2022/11/21

الاستلام : 2022/08/15

المخلص:

هدفت الدراسة لإبراز مضمون قانون القومية الإسرائيلي، والأثر الذي تركه على الطابع العربي في مناطق الداخل، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باعتباره المنهج الأنسب لموضوع البحث، وتم استخدام المنهج القانوني أيضاً من خلال الحصول على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن "إسرائيل" نجحت في تحويل الصراع السياسي إلى ديني عقائدي، مما سهل لها نشر قانون القومية، والذي جعله مقبولاً لدى الكثيرين من الأطراف، كونه مغلفاً بالطابع الديني في ظلّ تعاملها مع حكومات يمينية خاصة في الولايات المتحدة. كذلك تعمل "إسرائيل" على إطالة أمد قضية اللاجئين والاستيطان ومدينة القدس؛ من خلال المفاوضات طويلة الأمد من ناحية، وسنّ القوانين كقانون قومية الدولة، مما يجعل هذه المفاوضات مجرد تكتيك يخدم الهدف الإستراتيجي، وهو التحلل من هذه القضايا. كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة قيام الأحزاب العربية في الداخل المحتلّ بالدخول في تحالفات مع الجهات الرافضة لهذا القانون؛ مما سيكون له أكبر الأثر على إضعاف القانون، وإيقاف العمل به لأطول وقت ممكن. إضافة إلى ضرورة مراجعة السلطة الفلسطينية لحساباتها، والعمل على إدماج الأحزاب الفلسطينية في الداخل ضمن إطارها، وتقوم بالاعتراف بهم من منطلق وطني فلسطيني. كذلك ضرورة القيام بجهود فلسطينية فردية؛ للحفاظ على الهوية الفلسطينية في ظلّ محاولات الطمس الاجتماعي والديموغرافي التي تقوم به دولة الاحتلال تجاه الفلسطينيين، كأن يتم إنشاء مؤسسات تحاكي الهوية الفلسطينية؛ لنشر الوعي وبلورته عند الجيل الفلسطيني الحالي والأجيال القادمة؛ للتأكيد على هويتهم الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: القومية اليهودية، قانون القومية اليهودي، الطابع العربي، عرب الداخل، صراع الهويات في فلسطين.

المقدمة:

الضوء على الأبعاد الداخلية والخارجية لقانون القومية اليهودية، وتأثيرها على الداخل الفلسطيني، وأثر القانون على المسار السياسي للقضية الفلسطينية، كما سيتم التطرق إلى سبل المواجهة والتصدي لآثار قانون القومية اليهودي.

مشكلة الدراسة:

لقد أحدث قانون القومية ضجة واسعة في الوسط العربي للأراضي المحتلة عام (1948)؛ وذلك بسبب ما يمكن أن يحدثه من أثر واضح على المناطق العربية، حيث جاء هذا القانون امتداداً للقوانين التي تعتبر بالنسبة للجانب الفلسطيني قوانيناً عنصرية التي أصدرتها "إسرائيل" طيلة سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية، الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان استعراض الأثر الذي يخلفه هذا القانون على السكان الفلسطينيين في هذه المناطق. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن مدى التأثير الذي يتركه العمل بقانون القومية اليهودي على الطابع العربي لعرب الداخل الفلسطيني المحتل.

أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: ما الأثر الذي

لقد قامت إسرائيل بفرض عدة قوانين على فلسطيني 48 منذ تأسيس إسرائيل وحتى اليوم، وكان آخرها قانون القومية الذي تم سنّه من قبل الكنيست في عام (2018)، والذي يهدف إلى إفراغ الأراضي المحتلة من التجمعات الفلسطينية؛ لإقامة دولة يهودية خالصة، وطمس الهوية الفلسطينية في المناطق المحتلة. وقد أحدث مشروع قانون "الدولة القومية" التي تم تمريره في الكنيست عام (2018)، أثاراً على الأقلية العربية في إسرائيل، والتي تطالب دائماً بالمساواة، وحقوق المواطنة، والعمل من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على احتواء هذه التحركات، فجاء هذا القانون لاستهداف هذه الأقلية، في محاولة لفرض صيغ دستورية تحاصرهم وتميّز ضدهم من النواحي السياسية والثقافية والديمقراطية بشكل واضح، من خلال منظومة قوانين قادرة على التصادم مع قيم حقوقية ديمقراطية، من شأنها أن تعمّق حالة التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لصالح اليهود (Altamimi, 2020, p.15).

وبناءً عليه، سوف تستعرض هذه الدراسة الأثر الذي خلفه قانون القومية التي أصدرته الكنيست الإسرائيلي، على الطابع العربي للأقلية الفلسطينية في الداخل المحتلّ، بالتركيز أولاً: على قانون القومية اليهودية، من حيث صدوره والمواقف المختلفة منه، وثانياً: سيتم تسليط

(2018)، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي في هذا التاريخ، وظلت آثاره إلى فترة كتابة الدراسة وهو عام (2022).
الحدود المكانية: أراضي الداخل المحتل عام (1948).

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في البحث على عدة مناهج منها:
المنهج القانوني: ويستخدم هذا المنهج عندما يتناول البحث مشكلة قانونية، بحيث ستعتمد الدراسة على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بقانون القومية، ثم معرفة مدى قانونية هذا القانون، سواء على المستوى المحلي، أم على مستوى القانون الدولي؛ من أجل الوصول إلى نتائج وحلول علمية ومنطقية للمشكلة التي تطرحها الدراسة.
المنهج الوصفي التحليلي: حيث تستخدم الدراسة هذا المنهج في وصف قانون القومية وخطورته، ثم تحليل بعض المواد التي تشكل أثرًا على الفلسطينيين في الداخل المحتل.

قانون القومية اليهودية: صوره والمواقف المختلفة منه:

صادق الكنيست الإسرائيلي في (19/7/2018) في القراءة التمهيدية على قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، بأغلبية (62) عضوًا من الائتلاف الحكومي، ومعارضة (55) عضوًا، ويأتي هذا القانون في إطار سلسلة إجراءات بدأها تحالف اليمين الإسرائيلي عام (2011)؛ بهدف تكريس يهودية الدولة دستوريًا، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

قانون القومية اليهودية: خلفية تاريخية:

لقد سبقت فكرة يهودية قيام دولة الكيان الإسرائيلي عام (1948)، فهي ليست فكرة جديدة من اختراع قادة الحركة الصهيونية المعاصرين، أمثال: أرئيل شارون، ويهود أولمرت، وبنيامين نتنياهو وغيرهم، إنما هي فكرة موهلة في القدم يعود أصلها إلى الحركة البروتستانتية، حيث أصبحت فلسطين في ذهن المسيحي البروتستانت هي الأرض اليهودية التي يجب على اليهود أن يعودوا إليها، ويقموا على أرضها كيانهم (Altamimi, 2020, p. 105).

وقد تجاوزت فكرة الدولة اليهودية إطارها النظري على يد ثلاث شخصيات، كان لهم دورًا مهمًا في نشأة هذه الفكرة ونقلها إلى الواقع العملي، وهم: "جوزيه آيشتوسي" الذي كان معاديًا لليهود والذي تقدم عام (1878)، بمشروع قرار عرضه على البرلمان المجري، طالب عبره دعم وتأييد إقامة دولة يهودية في فلسطين. أما الشخصية الثانية فهي "ثيودور هيرتزل" الذي حاول إيجاد حلًا للمسألة اليهودية في كتابه "دولة اليهود" عام (1896). أما الشخصية الثالثة فهي "آرثر بلفور" وزير خارجية بريطانيا، صاحب الفضل الكبير في تحويل الفكرة إلى دولة قائمة على تحقيق هذا المطلب؛ وذلك من خلال الوعد الذي أطلقه لليهود عام (1917) بضرورة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛

خلفه قانون القومية على الطابع العربي لعرب الداخل الفلسطيني؟ ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1- كيف نشأ قانون القومية اليهودية تاريخيًا؟
- 2- كيف صدر قانون القومية الإسرائيلية؟
- 3- ما المواقف المختلفة من صدور قانون القومية؟
- 4- ما الأبعاد الداخلية لقانون القومية اليهودية وتأثيرها على الداخل الفلسطيني؟
- 5- ما الأبعاد الخارجية لقانون القومية اليهودية وتأثيرها على الداخل الفلسطيني؟
- 6- ما أثر القانون على المسار السياسي للقضية الفلسطينية؟
- 7- ما سبل المواجهة والتصدي لأثار قانون القومية الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- 1- بيان كيفية نشأة قانون القومية اليهودية تاريخيًا.
- 2- إبراز كيفية صدور قانون القومية الإسرائيلية.
- 3- إظهار المواقف المختلفة من صدور قانون القومية.
- 4- التعرف إلى الأبعاد الداخلية لقانون القومية اليهودية، وتأثيرها على الداخل الفلسطيني.
- 5- استعراض الأبعاد الخارجية لقانون القومية اليهودية، وتأثيرها على الداخل الفلسطيني.
- 6- التطرق إلى أثر القانون على المسار السياسي للقضية الفلسطينية.
- 7- بيان سبل المواجهة والتصدي لأثار قانون القومية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- استعرضت موضوعًا من أهم الموضوعات السياسية الحديثة التي تؤثر على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهو موضوع قانون القومية وأثره على الطابع العربي لعرب الداخل الفلسطيني، والتي عادة ما تدور حولها العديد من التساؤلات والآثار العديدة، التي تصدت لها الدراسة.
- 2- تكشف هذه الدراسة عن القوانين التمييزية والعنصرية التي تقوم إسرائيل بفرضها على الأقلية الفلسطينية؛ من أجل تذويب الهوية الفلسطينية والعربية في هذه المنطقة.
- 3- يمكن لهذه الدراسة أن تقيد الباحثين والدارسين والمكتبة الفلسطينية والعربية؛ بسبب شح المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع نظرًا لحدثاته.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتمثل في صدور قانون القومية في إسرائيل عام

في الداخل المحتل، بل وأصبح حضورهم وتقلهم أكثر بروزاً، ومن ثم فإن عودة مقولة الدولة اليهودية وإقرارها، تعد محاولة لمواجهة الحضور الفلسطيني الداخلي في الازدياد جغرافياً وسياسياً، ولذلك عملت إسرائيل على تأسيس بعض القوانين كقانون القومية؛ لمحاولة تحويل فلسطيني الداخل مواطنين من الدرجة الثانية، بل ربما يفتح الباب مستقبلاً لبرنامج تهجير آخر عبر التهميش المنهج لدورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل إسرائيل.

أما عن قانون القومية الجديد، فلم يكن مفاجئاً، بل جاء عبر سلسلة من الاقتراحات التي قدمها أعضاء الكنيست من أحزاب يمينية متطرفة، مثل: حزب كاديما، وحزب الليكود امام الكنيست بدءاً من العام (2011)، حيث نصّت هذه الاقتراحات على أن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، حيث وقع على القانون حينها حوالي (40) عضواً تابعين لأحزاب يمينية، ولكن لم يتم قبول الاقتراح كونه سيلغي التوازن بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها. ثم جاء العام (2014)، قامت الحكومة الإسرائيلية بتقديم اقتراح لقانون القومية، لكنه لعدة اعتبارات لم يكن محبباً في وقت مناسب، ولذلك كان الفشل نصيبه (Alumari, 2020, p.68)

وبالتالي، ترى الباحثة أن الدولة القومية اليهودية كانت فكرة حاضرة منذ زمن طويل في فكر الصهاينة الأوائل، حيث إنّه تدرج منذ ما قبل الانتداب البريطاني، مروراً بالانتداب قبل أن يبدأ تحولها إلى واقع عملي في عهد الاحتلال الإسرائيلي، وحتى صدور قانون القومية اليهودية عام (2018).

صدور قانون القومية الإسرائيلية:

بعد الانتخابات البرلمانية في عام (2015)، شملت اتفاقيات الائتلاف الحكومي الذي قام نتنياهو بتشكيله، والذي اقتصر على أحزاب "المعسكر القومي"، بنذاً خاصاً بقانون القومية، جاء فيه أن رئيس الحكومة سيقم لجنة مؤلفة من ممثلي أحزاب الائتلاف الحكومي؛ وذلك لبلورة مشروع قانون أساس القومية اليهودية، وفي ظلّ ازدياد ضغط اليمين المتطرف للإسراع في سنّه، لا سيما بعد تسلم "دونالد ترامب" مقاليد الحكم فقي الولايات المتحدة، صدّقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في (7 مايو 2017) على مشروع القومية، وفي الوقت ذاته أعلنت وزيرة القضاء "أيليت شاكيد"، أن ذلك يعتبر بداية لتقديم الحكومة الإسرائيلية صياغة جديدة للقانون، يتم تقديمها بدايات العام (2018)؛ كي يكون مقبولاً من جميع الأحزاب التي يتشكل منها الائتلاف الحكومي، وفي (10 مايو 2017)، صدّق الكنيست في قراءته التمهيديّة على هذا القانون بعد قراءته الثالثة والأخيرة بأغلبية (62) نائباً، مقابل اعتراض (55) آخرين، وامتناع اثنين آخرين عن التصويت (Alumari, 2020, p.69).

وقد أكد قانون القومية على جملة من المعالم الخاصة بطبيعة الصبغة الجديدة، التي هي في واقع قديمة على الأرض منذ بداية احتلاله،

مما جعله يساهم في تجسيد فكرة الدولة القومية اليهودية على أرض الواقع (Altamimi, 2020, p.105-106).

وقد أقرت الحكومة البريطانية في العام (1937)، تقرير اللجنة الملكية "تقرير لجنة بيل"، الذي ينصّ على تقسيم فلسطين لدولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، أي أنّ هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي، وذلك بضرورة تنفيذ ما صدر عن تصريح بلفور بإقامة وطن قومي لليهود، أما القرار الدولي (181)، لعام (1947)، الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة، الذي دعا لتقسيم فلسطين لدولتين واحدة عربية والأخرى يهودية (Abu Nahel, 2011, p. 196)

منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام (1948)، بدأت بتطبيق يهودية الدولة القومية بشكل عملي؛ من خلال إصدار العشرات من القوانين والتشريعات المتعلقة بتعريف اليهود كجماعة قومية، حيث تضمنت تلك القوانين قانون العودة عام (1950)، وقانون المواطنة، وقانون مكانة الهستدروت العالمية- الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل عام (1952)، وقانون أراضي إسرائيل عام (1960)، كما ظهرت العديد من القوانين الثقافية التي تتعلق بتنظيم آليات، وكيفية نشر قيم الدولة اليهودية، والتعبير عن الحضارة اليهودية (Ghanim, 2010, p.10).

وخلال الفترة اللاحقة، بدأت "إسرائيل" بتطبيق فكرة الدولة القومية بدعم متواصل من الولايات المتحدة، خاصة في ظلّ تولي عدد من رؤساء اليمين المتدينّ سدة الحكم في الولايات المتحدة، بدءاً من "رونالد ريغان" (1981)، وصولاً إلى "جورج بوش الأب" (1989)، وليس انتهاءً بـ"جورج بوش الابن" (2001)، حيث تمّ توظيف البعد الديني في سياسة الولايات المتحدة لخدمة البعد السياسي، حينها وجد قادة الاحتلال أنّ مطلب الدولة القومية يمكن أن يكون سهلاً في هذه الفترة، في ظلّ وقوع أحداث مهمة، مثل: أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، وغزو أفغانستان في العام نفسه، واحتلال العراق عام (2003)، واستشهاد الرئيس ياسر عرفات عام (2004) (Altamimi, 2020, p.110).

وبالتالي، يتّضح للدراسة بأنّ استدعاء الدين وتوظيفه في خدمة السياسة، ظلّ طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وذلك بتطويع الأساطير والروايات التوراتية واستخدامها كحقائق تاريخية ثابتة، لتحقيق مشروع سياسي في عملية إقامة الدولة اليهودية القومية، والدليل على ذلك أنّ أوائل من نادى بإقامة دولة دينية قومية لليهود، كانوا من الملحدين والعلمانيين، لكنهم تنبهوا إلى الأثر الذي يمكن أن يخلفه الدين لتحقيق مآربهم.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين ظلوا في أراضي الداخل المحتل، ولم تستطع "إسرائيل" تهجيرهم، فقد تنامي تقلهم في "إسرائيل"، وبالرغم من أنهم ظلوا عقوداً طويلة يعيشون على هامش الدولة العبرية، إلّا أنهم مع الوقت بدأوا يأخذون مواقعهم في السياسة والاقتصاد والقانون

وعليه، فإن قانون القومية الذي تم سنّه في الكنيست لم يكن المحاولة الأولى، لكنّه جاء بعد سلسلة طويلة من الصياغات والمحاولات بدأت منذ عام (2011)، واستمرت سنة (2015)، لكنّها فشلت حتى وصلت إلى قانون عام (2018).

المواقف المختلفة من صدور قانون القومية:

الموقف الفلسطيني من قانون القومية:

أكد الرئيس محمود عباس أن القدس هي عاصمة فلسطين، وأنّه لن يكون هناك استقرار أو أمن لأحد دونها، مندداً بإقرار الكنيست لقانون الدولة القومية. كذلك، أكد أمين سر اللجنة التنفيذية السابق صائب عريقات، أنّ إسرائيل نجحت في قوننة الفصل العنصري، وجعل نفسها نظام فصل عنصري بالقانون، واعتبر عريقات القانون ترسيخاً وامتداداً للإرث الاستعماري الذي يقوم على أساس التطهير العرقي وإلغاء الآخر، والتتكر المتعمد لحقوق السكان الأصليين على أرضهم التاريخية، وقال: إنّ إسرائيل عزلت نفسها عن المنظومة الدولية (Alumari, 2020, pp.82-83).

أما بالنسبة للفصائل الفلسطينية، فقد أكدت حركة حماس أنّ إقرار قانون القومية، يعتبر شرعنة رسمية للعنصرية الإسرائيلية، واستهدافاً للوجود الفلسطيني وحقّه التاريخي في أرضه، وسرقة واضحة لممتلكاته وقدراته، وهو ما أشار إليه الناطق باسم الحركة فوزي بروهوم. أما حركة الجهاد الإسلامي فقد حذرت من قانون القومية الذي أقرّه الكنيست، واعتبرت على لسان القيادي يوسف الحسانية أنّ هذا القانون يعجّ بالعنصرية والكراهية، مشيراً أنّ إسرائيل ماضية في طريقها للقضاء على الوجود الفلسطيني. أما الجبهة الشعبية فقد وصفت قانون القومية بأنه إعلان حرب على الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية، وشدّدت على أنّ فلسطين هي الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني، وأنّ الكيان الإسرائيلي لا يمتلك أيّ صفة لإصدار مثل هذه القوانين بحق السكان الأصليين في الداخل المحتل (Zidan, 2018, pp.13-14). وبالتالي، فإنّ الموقف الفلسطيني اتّصف بالصلابة في الرفض والتنديد حيال قانون القومية الإسرائيلي، سواء أكان هذا الرفض من المؤسسات غير الرسمية، أم على النطاق الرسمي.

الموقف الإسرائيلي من قانون القومية:

أعرب حزب الليكود وعلى لسان زعيمه "بنيامين نتنياهو"، عن سعادته البالغة بإقرار القانون، حيث قال: "هذه لحظة حاسمة في تاريخ الصهيونية، وتاريخ دولة إسرائيل، وأكد أنه وبعد مرور (122) سنة على نشر هرتسل لرؤيته، تم إنشاء المبدأ الأساسي لوجودنا (Shalhat, 2018, p.1)، أما عضو الكنيست أمير أوهانا فقد وصف الموقف باللحظة تاريخية، وأنها لحظة حاسمة في تاريخ دولة إسرائيل "الدولة الوحيدة للشعب اليهودي"، وأكد أوهانا بأنّ "إسرائيل لن تكون دولة ثنائية القومية، وهذا ما كرّره أيضاً مقترح القانون آفي ديختر،

ولكن تمّت بلورة القانون جملة واحدة، على هيئة قانون شامل جامع في إطار إنجاز يميني وطني، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات في تلك الفترة، ومن تلك المعالم ما يأتي (Mansour Collaboration, 2020, pp.49-50).

1. شارة الدولة عبارة عن شمعدان ذي سبع شعب، وأوراق الزيتون على كلا الجانبين.
2. أبيض مع اثنين من الخطوط على الحواف، بالإضافة إلى نجمة داود الزرقاء في الوسط.
3. النشيد الوطني الأمل "هتكفا".
4. التقويم اليهودي، هو تقويم رسمي للدولة.
5. الأعياد اليهودية هي عيد الاستقلال، وهو اليوم الوطني الرسمي للدولة، كذلك يوم ذكرى قتلى المعارك والحروب، ويوم ذكرى الكارثة، وهي أيام تذكارية رسمية للدولة.
6. اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، فيما تحظى اللغة العربية بوضع خاص بعد أن كانت لغة أساسية، واستخدامها يتم ترتيبه وفق القانون.
7. القدس موحدة وكاملة عاصمة الدولة.
8. الدولة مفتوحة للهجرة اليهودية، وستعمل الدولة على ضمان رفاهية الشعب اليهودي.
9. تنظر الدولة لتطوير المستوطنات كقيمة وطنية، والعمل على تعزيز إنشائها وتشجيعه.

وفي ظلّ اعتبار الدين اليهودي مصدراً أساسياً للتشريع، قدّم قانون القومية الدين على المواطنة، وينسف النظام الديمقراطي للدولة التي تتغنّى به إسرائيل (Jamal aldein, 28)، كما يعتبر قانون الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1948) فلسطين وطناً تاريخياً للشعب اليهودي، بما ينفي أيّ أحقية للفلسطينيين على أرضهم، كما يلغي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقّ عودة اللاجئين، إلى جانب التمهيد لأيّ سياسات إسرائيلية لسرقة أراضي الفلسطينيين، عبر تملكها قانونياً أو عن طريق الاستيطان، كما أنّ هذا القانون يحرم الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي المحتلة عام (1948)، من فرص الممارسة المواطنة، وما يترتب عليه من حقوق سياسية ومدنية واجتماعية وثقافية واقتصادية (Abu Ayesha Collaboration, 2018, p.17-18).

وقد كانت صياغة القانون مثيرة للجدل، خاصة أنّها لم تذكر إسرائيل كدولة ديمقراطية تمنح المساواة لجميع مواطنيها، كما أثار إقرار قانون القومية كقانون أساسي من الكنيست مسألة ما إذا كان لدى المحكمة العليا الإسرائيلية سلطة مناقشة شرعية القانون، وربما حتى إبطاله، لأنّ جهات يسارية قدمت إلى المحكمة العليا التماساً؛ من أجل إلغائه أو أجزاء منه، ولكن لم تجد هذه المناداة أيّ أذان صاغية لذلك (Bsharat, 2021, p.102).

التصدي لها بهدف توفير الحماية والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي والدولي (Ghuneim&Bakeir, 2019, pp.24-25).
أما جمهورية مصر العربية فقد رفضت تبني هذا المشروع الذي يكرس يهودية الدولة، واعتبرته فصلاً عنصرياً وتقويضاً لفرص تحقيق السلام. وقد أعلنت وزارة الخارجية المصرية أنه عوضاً عن هذا القانون، لا بد من حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. ولأن مصر والأردن من الدول الموقعة لاتفاقيات السلام مع إسرائيل، فهذا القانون له تداعيات خطيرة على مستقبل التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة. أما المملكة العربية السعودية فقد أكدت على أن اتخاذ القانون أساساً لإسرائيل في مناداتها بالدولة القومية للشعب اليهودي، يعتبر حرب إبادة ضد الفلسطينيين، وتحدياً صارخاً للمجتمع الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، حيث وصف هذا القانون في القانون الدولي على أنه قانون عنصري باطل ولا شرعية له، ويمثل امتداداً للإرث الاستعماري لسلطة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وجاء الرفض السعودي للقانون من منطلق مفاده أن هذا القانون يقضي على كل شيء غير يهودي، ويُعتبر تكريساً للتمييز العنصري ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، ويحرمهم من أدنى حقوقهم التي كفلها لهم القانون، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير (Ghuneim&Bakeir, 2019, p.25).

ومن الدول والمنظمات الإسلامية التي استكرت قيام إسرائيل بسنّ قانون القومية اليهودية، استكر "إبراهيم قالن" المتحدث باسم الرئاسة التركية هذا القانون، ورفض قبوله، واتهم إسرائيل بسنّ القوانين العنصرية التي تدفع باتجاه محو الشعب الفلسطيني من وطنه الأم بمسوغ قانوني. أما منظمة التعاون الإسلامي فقد أدانت مصادقة الكنيست على قانون القومية اليهودية، وعدته تعدياً صارخاً لإرادة المجتمع الدولي، ورفضت المنظمة الاعتراف بهذا القانون الذي يتجاهل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. أما رابطة العالم الإسلامي فقد استكرت هذا القانون، وأكدت أن هذا القانون يتعارض مع قوانين الشرعية الدولية ومبادئها، وكلّ القيم والمبادئ التي يقوم عليها حق الإنسان في العيش في وطنه، واعتبرت أن هذا القانون ستكون عواقبه وخيمة وقاسية (Ghuneim&Bakeir, 2019, pp.28-29).

بناءً على ما سبق، فقد لاقى قانون القومية الإسرائيلي رفضاً قاطعاً من قبل العديد من الدول العربية والإسلامية، إضافة للمنظمات المختلفة في هذه الدول، وشدّت هذه الدول والمنظمات على عواقب هذا القانون على إسرائيل، لكن في المقابل يرى الباحث، أن الدول العربية والإسلامية لم يتعدّ موقفها تجاه هذا القانون الشجب والاستنكار، ودعوة الاحتلال لوقف القانون، وهذا الضعف أعطى "إسرائيل" الفرصة للتمادي في تطبيق هذا القانون.

قانون القومية ما بين يهودية الدولة وتطبيق الديمقراطية:

يعتبر قانون القومية اليهودي واحداً من سلسلة القوانين الإسرائيلية التي

وطالب أيضاً بتبديد فكرة "إسرائيل للجميع". أما حزب البيت اليهودي الديني فلم يكن صاحب موقف مخالف، فهو الذي يرى من خلال برنامجه السياسي في "إسرائيل" الدولة اليهودية ذات نظام ديمقراطي، وأنه من الضروري العمل على تحديد صبغتها؛ من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم أنبياء إسرائيل (Mana', 2018).
أما موقف أحزاب المعارضة وبعض النخب الإسرائيلية، فقد أكد المعارضون للقانون، بأن هذا القانون يزيد من التمييز ضدّهم، ويتعارض مع القيم الديمقراطية بشكل واضح (Wolfrum & Lintl, 2018, p.1)، كما رأت القائمة العربية المشتركة في القانون أنه الأخطر في تاريخ "إسرائيل"، وأنه يؤسس لنظام فصل عنصري؛ لأنه يُشَرّع التمييز ضد العرب أصحاب الأرض القائم فعلاً قبل وجود القانون (Ghuneim&Bakeir, 2019, p.24).

وفي أعقاب إقرار القانون، قام عدد من أعضاء القائمة بتمزيق مشروع القانون داخل أروقة الكنيست، في محاولات متكررة لإلغاء القانون (Abd almaksoud, 2018)، واعتبر رئيس القائمة النائب "أيمن عودة"، هذا القانون الأرضية الأساسية لصفقة القرن. ويرى البروفيسور "ألون هاريل" أن القانون يضّر بالشعب اليهودي والتراث اليهودي نفسه، قبل أن يؤدي غير اليهود، وأن هناك العديد من الجماعات اليهودية في إسرائيل التي تحتفظ بالتقاليد غير اليهودية، كالمهاجرين الروس مثلاً، حزب ميرتس من جانبه رأى في القانون أنه عنصري، وأنه أقرّ على حساب الديمقراطية الإسرائيلية. أما عضو الكنيست عن حزب العمل "إيتان كابل"، رأى في أنه لا حاجة لـ "إسرائيل" لمثل هذا القانون؛ لأنه يشكل خطراً على النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، ويخلق إشكالات بين اليهود أنفسهم (Mana', 2018).

وعليه، فإنّ قانون القومية الإسرائيلي قد لاقى ترحيباً من أحزاب اليمين المتطرف الإسرائيلي، لكنّه في الوقت نفسه لاقى تنديداً واستنكاراً من أحزاب اليسار، إضافة للقائمة العربية في الكنيست؛ ممّا يعني أنّ هذا القانون قد شكّل اختلافات في آراء الجانب الإسرائيلي نفسه.

الموقف العربي والإسلامي من قانون القومية:

رفضت دول عربية عديدة هذا القانون ونددت به، وفي مقدمتها دول العالم العربي والإسلامي، كالأردن ومصر وقطر، التي أكدت جميعها على أنّ هذا القانون يكرّس العنصرية، ويقضي على ما تبقى من آمال في عملية السلام وحلّ الدولتين، بالإضافة إلى أنّ هذا القانون ينتهك القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وفقاً لما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تُحرّم نقل السكان في الأماكن المحتلة أثناء الحروب وتهجيرهم. وجاء موقف الأردن من خلال ما صرح به وزير الخارجية وشؤون المغتربين؛ حيث قال: إقرار الكنيست الإسرائيلي، يمنح اليهود حق تقرير المصير في البلاد، وأنّ قانون القومية يشكل خرقاً للقوانين والأعراف الدولية وحقوق الإنسان، كما أنه دليل على استمرار إسرائيل في اتخاذ خطوات أحادية تؤجج الصراع، ويجب

2- يشكّل انتهاكاً فاضحاً لنظام روما الأساسي لسنة (1998)، والذي يجرم الاستيطان، ويعتبره جريمة حرب، ويجرم جريمة الفصل العنصري ضدّ الأقلية في الداخل، ويدعو لملاحقة مرتكبيها جنائياً ودولياً.

3- يشكّل القانون مخالفة صريحة لعشرات القرارات الأممية الصادرة، سواء عن الجمعية العامة، أو مجلس الأمن، وفي مقدمتها قراري الجمعية العامة (181)، و(194)، وقراري مجلس الأمن (478)، و(2334)، وغيرها من القرارات التي تدعو لعدم التمييز بين أصحاب الأرض في الداخل، وبين اليهود المستوطنين.

4- يشكّل مخالفة صريحة لكافة المواثيق العالمية والاتفاقيات الدولية، التي تؤكد جميعها على مبدأ الاعتراف بالكرامة لجميع البشر، والمساواة بينهم، وهو ما فقد بعد إصدار هذا القانون.

5- يعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وهما لأهم مقاصدها، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهذا القانون ينتهك حق فلسطينيين الداخل في المساواة من منظور القانون الدولي، وذلك لعدة أسباب، منها (Ghuneim&Bakeir, 2019, p. 30) (special Adalah center, 2018,p. 1)

1- حصر هذا القانون حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل فقط، واعتبره حقاً حصرياً للشعب اليهودي، الأمر الذي ينفي هذا الحق عن الفلسطينيين الذين تعتبرهم إسرائيل أقلية داخلها.

2- إنّ هذا القانون يلقي على عاتق دولة الاحتلال العسكري الإسرائيلي واجب المحافظة على ميراث الشعب اليهودي التاريخي، وأنّ تعمل على رعاية هذا الموروث في إسرائيل والشتات؛ مما يلغي الثقافة الفلسطينية والحق التاريخي للفلسطينيين.

3- إنّ هذا القانون يفرض على الاحتلال العسكري الإسرائيلي واجب النهوض والتوسع في الاستيطان اليهودي؛ مما يجعلها تتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية.

4- إنّ حقّ الهجرة إلى إسرائيل والحصول على جنسيتها محصور فقط باليهود، وفي الوقت نفسه تمنع إسرائيل منح الإقامة لفلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967).

كما يشكّل قانون القومية بصيغته الحالية والماضية، إطاراً قانونياً ناظماً لجوهر الدولة على الصعيد القانوني والرمزي، فعلى الرغم من أنّ السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل، هي سياسة تمييزية عنصرية من الأساس، إلّا أنّ خطورة هذا القانون تكمن في قوينة التمييز وشرعنته، وجعله إطاراً ناظماً لجوهر الدولة، وعلى الرغم من أنّ حقيقة القانون تأتي تشريعاً لسياسات تمييزية، إلّا أنّ التأثير الأساسي لهذا القانون سيكون على المساحات السياسية والقانونية التي يجابه الفلسطينيون في الداخل من خلالها لتحصيل مطالبهم (Alnabulsi, 2017, p.5).

شرعت سلطات الاحتلال بسنّها في الآونة الأخيرة، والتي بدورها تركت أثراً واضحاً على فلسطيني الداخل المحتل، من جميع النواحي السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والتي تركت للفلسطينيين الفرصة لمواجهة تلك التأثيرات بكل الطرق، وهو ما يمكن عرضه في هذا المبحث.

الأبعاد الداخلية لقانون القومية اليهودية وتأثيرها على الداخل الفلسطيني:

تكريس العنصرية:

يتمتع قانون الدولة القومية بمكانة دستورية في إسرائيل، ويحدّد هوية النظام السياسي بها، كما أنّه يحدّد الجماعة السياسية التي تشكل موضع السيادة المتمثلة فقط باليهود، وأن منطلق هذا القانون هو تثبيت حقوق حصريّة، لما أسماهم: "الشعب اليهودي" في: "أرض دولة إسرائيل"، وحتى على مستوى العالم، على قاعدة اعتبار اليهود يشكلون شعباً واحداً له شخصية مستقلة، وهذا بدوره يشكل خطراً سياسياً ووجودياً للأقلية العربية في الداخل المحتل (Altamimi, 2020, p.137).

أما بالنسبة للجانب القانوني، يعتبر هذا القانون من أخطر القوانين التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي طوال سبعين عاماً، خاصة على السكان في الداخل المحتل، حيث يتجاوز في خطورته تصريح بلفور، ووثيقة صك الانتداب ذاتها، خاصة أنّه يرسخ زوراً الحق التاريخي لليهود في فلسطين؛ استناداً لعقيدة دينية تقوم على تفوق اليهود على باقي البشر، وهذا هو جوهر جريمة التمييز العنصري المحرمة في القانون الدولي، لذلك، فالقانون الدولي العام والجنائي وقانون حقوق الإنسان، وكافة الصكوك العالمية تُجرّم التمييز العنصري، ويلزم جميع الدول مكافحة هذا التمييز العنصري، كما يلزم القانون الدولي بتأمين الحماية القانونية للأفراد من هذا التمييز أو التحريض عليه، ويعطي الشعوب والأفراد الحق في مقاومة هذا التمييز والتصدي له، ويُجرّم الانتماء للمنظمات والجماعات التي تدعو للتمييز العنصري أو تشجعه وتحرض عليه (Alumari, 2020, pp.82-85).

كذلك، فإنّ قانون القومية يعتبر من القوانين الباطلة وفق أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية، وبطلان هذا القانون ينبع من جوانب عدة وهي (Alumari, 2020, pp. 82-87) ايضاً: (Alashal, 2018, p. 52).

1- يعتبر القانون سابقة خطيرة، وانتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، فكلّ مادة فيه تهدم مبدأ قانوني أو قاعدة قانونية أمرة في القانون الدولي، خاصة أنّه يبيح التمييز العنصري ضدّ الأقلية الفلسطينية في الداخل، على أساس الديانة اليهودية، ويؤسّس لإدامة هيمنة اليهود على الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل واضطهادهم، وتقنين جريمة الفصل العنصري بشكل أكبر ضدهم.

وأن يوم الذكرى لضحايا معارك إسرائيل، ويوم الكارثة والبطولة، هما يوما ذكرى رسمية للدولة. وقد تحدّد في البند العاشر من القانون المقترح أن "أيام العطل المحددة في إسرائيل هي السبت والأعياد اليهودية، ولا يجري فيها تشغيل أي عامل إلا بحسب شروط يحددها القانون؛ يحقّ لأبناء الطوائف المعترف بها قانونياً عدم العمل في أعيادهم". ويعترف القانون، إذاً، اعترافاً كاملاً بأيام أعياد المواطنين اليهود، لكنّه لا يضمّ اعترافاً بأيّ من أيام الراحة للمواطنين الفلسطينيين.

حقوق الأقليات في القانون:

كما أنّ من أبرز الآثار والتداعيات السياسية لقانون القومية على عرب الداخل المحتلّ، هو حرمانهم من حقّهم في تقرير المصير، وجعل هذا الحق يقتصر على اليهود فقط، وهذا الأمر سيبرر لهم التفريق في تحقيق الحقوق بين من هو يهودي وغير يهودي، ويجعله تقريباً شرعياً لا تمييزاً مرفوضاً (Al-Haq Foundation, 2019, p. 1)، كما يقوم هذا القانون على تحديد السيادة على الأرض داخلياً وخارجياً على أساس عرقي عنصري، فيتم تطبيق المساواة على جميع اليهود، في حين أنّ غير اليهودي يصبح مستثنى من المساواة، ويمارس ضده التمييز بكافة أشكاله (Smarah, 2020, p.78-79).

كما أنّ قانون القومية جاء لحسم المكانة التي يتمتع بها الفلسطيني في إطاره الاجتماعي بشكل قطعي، فلم يتضمّن القانون أيّ ذكر للمجتمع الفلسطيني، واقتصر الحضور فقط للمجتمع اليهودي والهوية القومية اليهودية، وقد جاء هذا التغيب للمجتمع الفلسطيني مدروساً، ليتم استئصال الوجود المادي من المكان الذي ينتمي إليه اجتماعياً وجغرافياً وديمغرافياً (Altamimi, 2020, pp.144).

وعليه، فقد حرم هذا القانون الفلسطينيين في الداخل المحتلّ من حقوقهم الاجتماعية والثقافية، بل إنّ هذه الحقوق أصبحت لليهود فقط، وهو ما يعني أنّ بعض الحقوق الفردية لا يمكن ممارستها بشكل كامل، فالحق الفردي في الثقافة والهوية هو حق لا يمارس إلا جماعياً، وهو ما يعني أنّ نفي الحقوق الجماعية يدلّ بالضرورة على سلب بعض الحقوق الفردية، حيث ألغى القانون عملياً في المادة (4) منه تعريفات قانونية سابقة للغة العربية، بحسبانها لغة رسمية ثانية في إسرائيل بعد اللغة العبرية، بتحويل النص من لغة رسمية إلى لغة خاصة، فمع إبطال هذه المكانة الرسمية للغة، فقد العرب في الداخل المحتلّ السلاح القانوني لاستمرار المطالبة بتحسين مكانة اللغة العربية، وأصبح ما يمكن تحقيقه في هذه الحالة هو الحفاظ على ما كان موجوداً في السابق إن أمكن له ذلك.

ومع إعلان "دولة إسرائيل" عام (1948)، جرى إلغاء مكانة اللغة الإنجليزية قانوناً، مع الإبقاء على المكانة القانونية للغتين الإنجليزية والعربية، فعلى الرغم من أنّه في واقع الحال لم تتعامل الدولة مع كون اللغة العربية هي لغة رسمية بجدية، سواء في قرارات المحاكم، أو

وهكذا، فقد ترك قانون القومية اليهودي أثراً واضحاً على الفلسطينيين في الداخل المحتلّ من الناحيتين السياسية والقانونية، خاصة أنّه يُشرعن الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ويعمل على تعميق العنصرية ضدّ الأقلية الفلسطينية في الداخل المحتلّ.

كذلك، فإنّ قانون القومية في إسرائيل يُمكن أن يترك آثاراً اجتماعية سلبية واضحة؛ من خلال التمييز ضدّ المجتمع العربي في معظم المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية وغيرها، والتي تجعل من المواطن مواطناً ومن المقيم مقيماً، وكذلك تجعل من يعيش تحت الاحتلال محمياً، حيث إنّ هذا القانون يُكرّس التمييز ضد العرب في مجالات المواطنة، والممتلكات، والأرض، واللغة، والثقافة، ويسوّغ دونيتهم في كلّ المجالات الحياتية؛ من خلال إقصائهم من المجتمع بكافة الأشكال والطرق، ولذلك يدخل قانون القومية إلى المجالات غير الشرعية، ليؤسس نظاماً كولونيالياً ذا خصائص فصل عنصري سكاني اجتماعي ثقافي سافر؛ كونه يسعى إلى الحفاظ على نظام تسيطر فيه مجموعة إثنية قومية، على مجموعة إثنية قومية أصلانية أخرى تعيش في المنطقة الجغرافية نفسها، في حين يبرز التفوق الإثني الذي يتجلى في ترسيخ السياسات العنصرية في مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية (Adala Institution, 2018, pp.6-7).

كما أنّ هناك العديد من البنود التمييزية في قانون القومية المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي، والتي اعتبرت من المواد العنصرية التي تستهدف فلسطيني الداخل بالأساس، ومنها (Jbarein, pp.48-50):
1- رموز الدولة حصريّة لليهود: حيث يشير البند الثالث من القانون المقترح إلى إرساء رموز إسرائيل القائمة اليوم دون غيرها، ومنحها غطاءً دستورياً، وهذه الرموز مثل: النشيد، والعلم، والشعار، وقانون ختم الدولة، واعتبار هذه الرموز يهودية خالصة ليست من حق أحد؛ مما يؤثر على الأقلية الفلسطينية من خلال تعميق التمييز القائم ضدها.

2- الهجرة والحصول على المواطنة من حق اليهود فقط: حيث يرسخ البند الرابع من القانون حقّ اليهود في الهجرة لإسرائيل، والحصول على مواطنتها، وهو حق لا يمنح أصلاً إلا لليهود، وهذا بدوره يعمّق التمييز القائم في موضوع الهجرة والمواطنة التي تتبناها إسرائيل ضدّ الأقلية الفلسطينية في الداخل. خاصة عند ورود عدة بنود في القانون، تقول بأنّ الدولة ستسعى إلى حفظ التراث، وصيانة التقاليد الثقافية والتاريخية اليهودية على حساب التقاليد والأعراف العربية.

3- التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة: حيث يشير البند الثامن من القانون أنّ التقويم العبري هو التقويم الدولة الرسمي، وبالتالي فإنّ إسرائيل لا تعترف بالتقويم العربي للأقلية الفلسطينية، وهو ما سيؤثر على هذه الأقلية بشكل سلبي.

4- السبت والأعياد اليهودية هي أيام الراحة المحددة: حيث يحدد البند التاسع من القانون بأنّ يوم الاستقلال هو يوم العيد الوطني للدولة،

وحتى عربياً، في ظل إقامة دويلات دينية تسعى داعش وبعض الحركات لإقامتها؛ مما سيجعل "إسرائيل" تعمل على طرد الفلسطينيين في الداخل المحتل بسبب دعمها لهذه الدويلات، وتقوم بتصفية الوجود الفلسطيني ديمغرافياً تحت هذه الذريعة (Altamimi, 2020, p.167).

وبناء عليه، ترى الدراسة أن إسرائيل نجحت بشكل كبير في تحويل الصراع السياسي إلى ديني عقائدي؛ مما سهّل لها مهمتها في نشر هذا القانون على نطاق واسع، الأمر الذي جعله مقبولاً لدى الكثير من الأطراف؛ كونه مُغلّفاً بالطابع الديني في ظل تعاملها مع حكومات يمينية خاصة في الولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى.

الأبعاد الخارجية لقانون القومية اليهودية وتأثيرها على الداخل الفلسطيني:

تضمن يهود العالم كمواطنين في إطار الدولة القومية اليهودية:

يمكن القول بأنّ هذا القانون لا يعترف بأيّ من المجموعات غير اليهودية، سواء الداخلية أم الخارجية في تقرير المصير، ولا يعترف بأنّ هذه الأرض هي موطن لشعب آخر غير الشعب اليهودي، كما يمنح القانون مكانة رسمية ودستورية لمصطلح "أرض إسرائيل" بدلاً من مصطلح دولة أو بلد، والذي يأتي لتأكيد ارتباط الشعب اليهودي خاصة المتواجد خارج الدولة بهذه الأرض، واعتبارها الوطن التاريخي للشعب اليهودي (Abuaysha collaboration, 2028, p.27).

بحقّ بموجب هذا القانون لأيّ يهودي القدوم إلى فلسطين، والحصول على الجنسية الإسرائيلية، بينما يلغي هذا القانون حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين في دول المهجر؛ وذلك لأن مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط حق العودة، مرتبط بقرارات تصدرها الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى دولة فلسطين، والدول التي يوجد فيها اللاجئون الفلسطينيون (Ghuneim&Bakeir, 2019, p.23).

ويعتبر نفي المنفى المبدأ المهم الذي تقوم عليه الحركة الصهيونية، إذ تعتبر أنّ أولى مبادئها تتمثل في تجميع اليهود المنفيين خارج "إسرائيل"، وإحضارهم إليها بكافة الطرق والسبل الممكنة؛ لتحويل الواقع الديمغرافي لصالح اليهود في فلسطين، وهذا الأمر أكدته المادة (5) من قانون القومية اليهودية، وحتى يتم لمّ الشتات، وإنجاز عملية جمع اليهود المنفيين وإحضارهم إلى فلسطين، لا بدّ من التركيز على العلاقة بين الشعب اليهودي والدولة اليهودية؛ لتسهيل عملية عودة اليهود المنفيين إلى "أرض إسرائيل" (Altamimi, 2020, p.131).

وبالتالي، فإنّ رؤية الباحثة تتلخص في أنّ الاحتلال الإسرائيلي قد جسد عودة اليهود إلى فلسطين، ضمن قانون القومية اليهودية؛ لشرعنة تهجير الفلسطينيين من بلادهم، والاستعاضة عنهم بالمهاجرين المنفيين

القوانين، وجلسات الكنيست، وغيرها من الوثائق الرسمية التي لم تتم ترجمتها أبداً للغة العربية، وانحصرت دلالات كونها لغة رسمية على مجالات التدريس باللغة العربية في المدارس العربية، وياقظات الطرق والبريد والطابع وغيرها من الأماكن الرمزية، إلّا أنّ وجود نصّ قانوني برسمية للغة العربية، يعطيها دلالة قانونية في الوقت ذاته، أما الآن ومع إلغاء هذا النص وإزالته، فقد ترك آثاراً سلبية على الجانب الثقافي على الفلسطينيين في الداخل المحتلّ في هذه الناحية (Zurayq, 2019, p.223).

كما أنّ قانون القومية ببعده الاجتماعي يعمل على حرمان الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني من مواظنتهم، وكلّ ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق سياسية ومدنية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي يُعتبر الفلسطينيون مواطنين من الدرجة الثانية، كون "الشعب اليهودي" هو صاحب السيادة على الأرض؛ مما يكرس نظام العنصرية الذي تتبعه إسرائيل داخل دولتها التي تقول إنّها ديمقراطية، ففي حين أن قانون القومية كذلك يمنح أولوية للمستوطنات اليهودية في مجال الخدمات والتطوير وتخصيص الأراضي والإسكان؛ مما يؤدي إلى وجود فرق وفجوة اجتماعية وتنموية واقتصادية وثقافية بين التجمعات اليهودية والعربية (Abu aysha collaboration, 2018, p.21).

كان لقانون القومية أثره الواضح على الطابع الثقافي والاجتماعي للأقلية الفلسطينية في الداخل المحتل، وذلك بهدف محو الثقافة العربية في هذه المنطقة، وإحلال الثقافة اليهودية مكانها، إضافة إلى ترسيخ اللغة العبرية محلّ اللغة العربية، ومحو الطابع الثقافي العربي سواء بإلغاء مفهوم المواطنة للعرب، والعمل على وضع شروط تعجيزية، وقوانين مختلفة تهدف إلى محو الطابع الاجتماعي والثقافي للعرب. من ناحية أخرى، تذهب بعض القوى الفلسطينية إلى الطرح بأنّ الهدف من القانون، هو تحويل الصراع بين إسرائيل من ناحية وبين الأقلية الفلسطينية في الداخل المحتل من صراع سياسي إلى صراع ديني، وهو أخطر ما أنتجه هذا القانون، ففي تصريح صحفي أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنّ مشروع القانون يسعى لتحويل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين خاصة في الداخل المحتل، لصراع ديني بدلاً من الصراع السياسي. أمّا حركة حماس فاعتبرت في بيان أصدرته أنّ إقرار القانون ينذر بحرب عقائدية دينية خاصة في الداخل المحتل. كما حدّر الرئيس الفلسطيني محمود عباس من تدينين الصراع عبر طرح يهودية الدولة بقوله: "إذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة يهودية، فسيكون هناك مبرر لداعش وغيرها أن تقيم دولة إسلامية في سوريا ومصر وغيرها من المناطق المحتلة (Badir, 2017, p.27).

وبالتالي، فإنّ دولة الاحتلال سعت جاهدة لتحويل الصراع إلى صراع ديني؛ بهدف تفتيت المنطقة عرقياً ودينياً، وحتى يتم لها ذلك قامت بإقرار قانون القومية اليهودية، وذلك لجعل يهودية الدولة أمراً واقعاً، كون شعار يهودية الدولة الذي يحققه القانون سيجد له تبريراً دولياً

قرار تقسيم فلسطين (1947):

يتناقض قانون القومية اليهودية مع قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام (1947)، قرار رقم (181)، حول تقسيم فلسطين إلى دولتين، والتي دعت فيه كل دولة إلى تبني دستور ديمقراطي يضمن عدم ممارسة أي نوع من التمييز بين السكان، على خلفية العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس، وعليه، ينتهك هذا القانون القاعدة الأساسية الدولية التي أقيمت بموجبها "دولة إسرائيل". كما يحدد قرار التقسيم أن كل دولة تضع دستوراً ديمقراطياً لدولتها. ويحدد القرار كذلك أن كل دستور سيشمل تعليمات لتقديم ضمانات تكفل حقوقاً متساوية لكل فرد دون تمييز في الشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية. كما يحدد قرار التقسيم كذلك احتواء دستور كل دولة على الفصول التي تضمنها قرار التقسيم، والتي تتعلق بالأماكن المقدسة، والحقوق الدينية، وحقوق الأقليات. وهذا بدوره يؤكد أن هذا القانون ينافي قرار التقسيم الذي تبنته الأمم المتحدة عام (1947) (Alhlalmah, 2021, pp.242-243).

وبالتالي، ترى الباحثة أن "إسرائيل" لم تلتزم منذ قرار التقسيم وحتى اليوم بأي معاهدة قامت بإبرامها، حيث إن توقيعها على أي معاهدة يكون بهدف الوصول إلى أهدافها، وهو ما يشير إلى عدم تقيدها بالالتزامات الصادرة عن المؤسسات الدولية، مهما كانت، والدليل هو خرقها لاتفاق التقسيم الذي أبرم عام (1947)، بإصدارها قانون الدولة القومية الذي جاء منافياً لهذا القرار.

أثر القانون على المسار السياسي للقضية الفلسطينية:**حق العودة:**

إن صدور قانون "الدولة القومية اليهودية" يعني النفي القاطع لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام (1948)، إذ إن أرض فلسطين ستصبح من حق الشعب اليهودي، ولكل يهودي في العالم الحق في القدوم إلى أرض فلسطين، ويصبح مواطناً يهودياً إسرائيلياً، بما يشكل تنمة للمشروع الصهيوني الذي هدفه بالأساس طرد كل الفلسطينيين خارج فلسطين، ودعوة اليهود المتواجدين في كل دول العالم إلى الهجرة لفلسطين. إذ إن الاعتراف بيهودية الدولة يتطابق مع المفهوم الصهيوني لحق عودة اليهود لأرض الميعاد، وهو ما يقترن مع عملية تهجير السكان الفلسطينيين، وتدمير قراهم، وطمس معالمها، وبناء المدن والمستوطنات، وإسكان اليهود مكان سكانها الأصليين، كما أن الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي، يمنح الأخير الحق بأن تكون جغرافية "إسرائيل" هي حكر لليهود فقط، وهذا يشكل خطراً ليس على قضية اللاجئين فحسب، بل وعلى الوجود الفلسطيني في داخل "إسرائيل" أيضاً، حيث إن هذا الاعتراف سيعطي "إسرائيل" الحق في إبعاد كل من هو غير يهودي عن "إسرائيل" (Jaradat, 2020, pp.64-65).

من الغرب وأمريكا اللاتينية العائدين إلى "إسرائيل"؛ مما يجعل من الصعب عودة الفلسطينيين المهجرين إلى ديارهم.

مبدأ احترام سيادة الدول:

يتعرض هذا القانون بشكل واضح وصريح مع مبدأ احترام سيادة الدول، خاصة أنه يخرق مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، فعلى الرغم من تحديد المادة الثانية من القانون اسم الدولة وعلمها ونشيدها وأعيادها، إلا أنه لم يحدد الحدود الجغرافية لهذه الدولة، بل راح يقن تدخل هذه الدولة في شؤون كل دول العالم التي يتواجد فيها مواطنون يعتنقون الديانة اليهودية، بحيث أورد نصاً في مادته السادسة على حماية يهود الشتات، في أي مكان بالعالم حال تعرض أي يهودي لمضايقة بسبب دينه؛ مما يؤكد عدم احترامها لسيادة أية دولة، فالقانون بهذه المضامين لا يخرق فقط القرارات الدولية التي تنص على حقوق الشعب الفلسطيني، وإنما يخرق مبادئ القانون الدولي، وأسس الأمم المتحدة التي قامت عليها، خاصة مبدأ السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤون الآخرين (Alhlalmah, 2021, p.242).

وبناءً عليه، ترى الباحثة أن "إسرائيل" قد هذفت من وراء التدخل في شؤون هذه الدول، أن تعطي إشارة للدول التي يوجد فيها يهود بإبعادهم عن أراضيها إلى "أرض إسرائيل"، وذلك في محاولة منها لعدم إعطاء "إسرائيل" الفرصة للتدخل في شؤونها، وهو ما ترغب به دولة الكيان.

المعاهدات الدولية:

يعدّ قانون القومية منافياً للقوانين والأعراف والمعاهدات الدولية، والذي من خلاله تقوم "إسرائيل" بخرقها وعدم الالتزام بمقررات هذه المعاهدات، التي تنص في مجملها على حق جميع لشعوب في تقرير مصيرها، وهذا بدوره دفع ممثلي الأمم المتحدة المختصين بحقوق الإنسان، برفع شكوى رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية، حول ما وصفوه بالمخاوف العميقة، والقلق البالغ من تشريع قانون القومية اليهودية، وجاءت الشكوى الرسمية إلى "إسرائيل"، بعد أن رفع النائب "يوسف جبارين" باسم لجنة المتابعة العليا والقائمة العربية المشتركة، شكوى رسمية للممثلين الخاصين للأمم المتحدة بقضايا حقوق الأقليات القومية، حيث أكد ممثلو الأمم المتحدة أن بنود القانون في مجملها تعمل على انتهاك حقوق الإنسان الدولي، وقواعد القانون الدولي، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعددة، حيث طالبوا الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن هذا القانون؛ كونه يؤثر على جميع مناحي الحياة (Palestine Today Newsletter, 2018, p.33).

وهكذا، فإن "إسرائيل" أضافت هذا القانون إلى قوانينها العديدة، التي بموجبها اخترقت القانون الدولي، والمعاهدات والقوانين الدولية، حيث إن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لم تستطع بكل سلطتها منع الكيان من تنفيذ هذه القوانين، أو وقفها، أو التراجع عنها.

وصريح مع كافة المواثيق الدولية، أم كانت هذه العمليات اختيارية، أي من خلال إقناع السكان ببيع ممتلكاتهم للهيئات والمنظمات اليهودية، أو من خلال الخداع والتزوير، إذ إن تمرير هذا القانون سيؤدي إلى إنهاء الوجود الفلسطيني في القدس (Jradat, 2020, pp.67-68).

الاستيطان:

لقد اعتبر قانون القومية اليهودية عمليات الاستيطان بمثابة قيمة قومية، حيث إنه وفقاً للبند رقم (1)، وينص على أن: "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل، دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقّه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرياً للشعب اليهودي". سيتم دعم ادعاء المستوطنين دستورياً فيما يخص إقامتهم في المناطق المحتلة، حيث إنها تعتبر من ضمن ممارستهم لحقهم القومي، وأن توسيع المستعمرات يعتبر حقاً مكتسباً، أما البند رقم (7) من القانون فينص على: "تعتبر الدولة تطوير استيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته". حيث إن هذا البند يرتبط بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، حيث توفر الدولة الدعم الكامل لتطوير الاستيطان بكل الطرق المتاحة (Smarah, 2020, pp.93-94).

وهكذا، ترى الباحثة أن إسرائيل تحاول بشتى الطرق شرعنة عملية الاستيطان، وتغليفها بغلاف ديني، وهو ما ظهر في قانون القومية الذي أكد على ضرورة الاستمرار في عملية الاستيطان بكامل الدعم الحكومي؛ وذلك لعودة المنفيين إلى أرض الآباء والأجداد التي وردت في التوراة.

سبل المواجهة والتصدي لآثار قانون القومية الإسرائيلية:

لقد تعددت المواقف المناهضة لقانون القومية الإسرائيلي، حتى إن العديد من الشخصيات الدرزية البارزة رفضت هذا القانون، أو على الأقل شككت في جدواه بشكل أو بآخر (Harel, 2019, p. 8). ولم تقتصر هذه المناهضة على التحذير من أخطاره، بل أشارت العديد من التحليلات إلى سبل مواجهة قانون القومية، والتي من المهم التأكيد من خلالها على الوقوف في وجه قوانين الكنيست، الذي يقوم بسنّها بشكل متتابع، خاصة أن هذه القوانين تقوم باستبعاد سكان البلد الأصليين وتهميشهم، فقانون القومية فاقد للشرعية من هذا الباب، وهو من إنتاج جمعية تأسيسية إسرائيلية فاقدة للشرعية؛ كونه يرمي إلى تأسيس الفصل العنصري وقرنته (Kiwan, 2019, p.52).

كذلك يمكن للفلسطينيين في الداخل بشكل خاص، والمؤسسات الرسمية الفلسطينية بشكل عام، إلى محاولة العمل على تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، فبالرغم من صعوبة هذه المحاولة، إلا أنه يمكن التأثير على إسرائيل بهذا الأمر، خاصة إذا تم تقديم أدلة على خرق

وهكذا، فإنّ "إسرائيل" حسب رؤية الباحثة، تعمل على إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ من خلال المفاوضات طويلة الأمد من ناحية، وسنّ القوانين التي يمكن أن يعتبرها العرب والفلسطينيون عنصرية، كقانون قومية الدولة اليهودية من ناحية أخرى، مما يجعل هذه المفاوضات مجرد تكتيك يخدم الهدف الإستراتيجي، وهو التحلل والتخلص من مشكلة اللاجئين بشكل تام.

حلّ الدولتين:

إن مشروع التسوية على أساس "حلّ الدولتين" يحول قانون الدولة القومية اليهودية بين تطبيق مشروع التسوية القائم على "حلّ الدولتين"، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة العام (1967) (الحالمة، 2021: 244)، بعد أن نصّ على أن "إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، بالتالي ألغى أي حقوق للشعب الفلسطيني، بجانب أن تشجيع الاستيطان وتشريعته يؤدي لالتهم المزيد من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، خاصة في القدس، ويعطيها طابعاً قانونياً، مما يعني أن تلك الأراضي هي يهودية، ولن تدخل في أي مشروع تسوية (Abu Ayshah collaboration, 2018, pp.5-6). إن حلّ الدولتين يقوم في صيغته على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين "إسرائيل - فلسطين"، ويقوم على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (1967)، والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وعليه، فمن المفترض أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وتحظى بتواصل جغرافي بين أراضيها، وعند إخضاع هذه الشروط إلى الرؤية البحثية والتحليلية، نجد أن "إسرائيل" من خلال قانون القومية، ترفض بشكل قاطع عودة اللاجئين للدولة الفلسطينية المستقبلية، كذلك يحول الفاصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية، دون قيام الدولة الفلسطينية، إضافة إلى أن زيادة الاستيطان، وعدم التنازل عن القدس بشقيها الشرقي والغربي، يقف حائلاً دون تنفيذ هذه الخطة: "حلّ الدولتين"، وبالتالي فإنّ قانون القومية ترك أثراً سلبياً على إمكانية حلّ الدولتين (Tamimi, 2020, p.159).

مدينة القدس:

إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، سوف يساهم في إنجاح الممارسات الإسرائيلية في القدس عملياً وقانونياً، حيث إنّ القدس بالنسبة لإسرائيل هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، وبهذا فإنّ تهويد القدس سوف يأخذ منحى جديداً بعد هذا القانون، وهذا المنحى سيتجلى في التسارع في عمليات طرد السكان، والاستيلاء على ممتلكات المواطنين المقدسيين، وإعطاء الشرعية لهذه العمليات، سواء أكانت هذه العمليات جبرية، أي تخضع ضمن نطاق المصادرة العسكرية، أو المصادرة من خلال مراسيم حكومية، أو هيئات محلية كبلدية القدس، وهذه الممارسات أساساً تتعارض بشكل واضح

حيث تنطلق تلك الوسيلة من وحدة الهدف والنضال والمصير السياسي للفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة، وخاصة في أراضي عام (1948)، وتصحيحاً لخطأ تاريخي بإخراج فلسطينيين الداخل من النظام السياسي الفلسطيني، خاصة في ظل قبول هذه الوسيلة من قبل بعض الأطراف الفلسطينية، انطلاقاً من أنّ الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة، يجب أن تكون لديهم قيادة واحدة، ذلك أنّ نضالهم واحد ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، حيث يعود هذا السبيل بالمنفعة على الفلسطينيين، تأكيداً على أنهم في أماكن تواجدهم هم كتلة واحدة، لها هدف مشترك، ومصير مشترك (Abu ayshah collaboration, 2018, p.27).

يمكن القول، بأنّ قانون القومية اليهودي، وما تبعه من قوانين استهدفت الأقلية الفلسطينية في الداخل، تستوجب القيام بعدة إجراءات فلسطينية مضادة؛ لإضعاف هذه القوانين أو التقليل من أهميتها، وهذه الإجراءات تتعلق بالجانب الفلسطيني الرسمي، أو الشعبي، أو حتى الجانب العربي والإسلامي.

الخاتمة:

عرضت الدراسة مفهوم قانون القومية اليهودي، والأثر الذي يُؤدّيه في التأثير على الطابع العربي للعرب في الداخل المحتل، وقد وجدت الدراسة أنّ قانون القومية اليهودي يشكل خطراً جلياً على الوجود الفلسطيني في أرضه، فهو يهدف بشكل أساسي إلى إبراز القومية اليهودية، وتثبيت الوجود اليهودي؛ لطمس الطابع العربي والإسلامي للمنطقة، في محاولة لإبراز التفوق اليهودي، وإثبات أنّ الفلسطينيين هم أقليات مُهمشة تعيش في دولة يهودية. كما أنّ هذا القانون أصبح يشكّل تحدياً أمام الطابع القومي للعرب في مواجهة القومية اليهودية، خاصة مع حالات الضعف التي تعاني منها القومية العربية اليوم. وبناء على ما عرضته الدراسة، فقد تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك وفق الآتي:

نتائج الدراسة:

- 1- إنّ قانون القومية الإسرائيلي لم يكن المحاولة الأولى، لكنّه جاء بعد سلسلة طويلة من المحاولات التي فشلت حتى وصلت إلى قانون عام (2018). لكنّها واجهت العديد من المواقف سواء المؤيدة والمتمثلة بأحزاب اليمين الإسرائيلي، أو الرافضة المتمثلة في أحزاب اليسار الإسرائيلي، والقائمة العربية في الكنيست، والطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي، وبعض المواقف الدولية الراضية لهذا القانون.
- 2- ترك قانون القومية اليهودي أثراً واضحاً على الفلسطينيين في الداخل المحتلّ من الناحيتين السياسية والقانونية، خاصة أنّه يُشرّع الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ويعمل على تعزيز العنصرية ضدّ الأقلية الفلسطينية في الداخل المحتل.

إسرائيل لكافة المواثيق الدولية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، وشروط العضوية فيها، ومنها إصدار قانون القومية الذي يخالف في كثيرٍ من نصوصه المواثيق الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان بشكل عام، والقانون الدولي الإنساني وغيرها، الأمر الذي يجعل من الممكن إضعاف عضوية إسرائيل، والتأثير عليها في المنظمات الدولية كافة، خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية (Abu Ayshah collaboration, 2018, p.24). كذلك، فإنّ هناك العديد من الإجراءات التي من خلالها ينبغي على فلسطين القيام بها، ومن هذه الإجراءات (Ghaniem&Bakeir, 2019, p.32):

- 1- ضرورة البدء بسحب اعتراف منظمة التحرير بالاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتعليق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في الوقت الحالي، ومن ثمّ اللجوء إلى تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.
 - 2- الاستجابة لجهود المصالحة مع حركة حماس، والعمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني بين فصائله المختلفة، وتمكين حكومة الوفاق من ممارسة عملها في غزة؛ لمواجهة تصفية القضية الفلسطينية.
 - 3- استقالة النواب العرب من الكنيست؛ بهدف تقويض الادعاء الإسرائيلي الزائف بأنّها دولة لجميع مواطنيها، حيث لم يتمكن النواب العرب فعلياً من تعطيل سنّ التشريعات والتصدي لها.
 - 4- العمل على تطوير دولة فلسطين لدورها المركزي في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام، وتشكيل حكومة تتجاوز كلّ الخلافات الفكرية، بالإضافة إلى تأسيس برنامج قائم على العمل الفوري، المتمثل بإعادة إعمار قطاع غزة، وإعادة الحياة الاقتصادية لها، ومعالجة مشاكل البطالة التي وصلت إلى مستويات خطيرة، وفتح معبر رفح على أرضية فلسطينية مصرية، دون السماح بعودة الاحتلال العسكري الإسرائيلي إليه تحت أيّ شكلٍ من الأشكال.
- كما يستطيع الفلسطينيون المتواجدون في الداخل انتهاز سياسة العصيان المدني، والبقاء على موقفهم مهما كلفهم الثمن على المستوى الاجتماعي والمالي والاقتصادي؛ حيث إنّ هذا الإجراء سلمي ومشروع دولياً، وقد يؤدي إلى نتائج أفضل من الأساليب الأخرى، وفي حال عدم الاستجابة للسياسات السلمية، يجب على الفلسطينيين التوجه للبدائل الأخرى، كاللجوء لانتفاضة فلسطينية ثالثة، وتنظيم المظاهرات، وتصعيد هذه الإجراءات؛ عن طريق انسحاب دولة فلسطين من الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة للضغط على الجانب الإسرائيلي؛ بهدف إيقاف تشريع قوانين عنصرية جائرة (Ghaniem&Bakeir, 2019, p.32).

كما يتوجب لمواجهة الخطط والقوانين الإسرائيلية التي تستهدف الفلسطينيين في أراضي الداخل المحتلّ، أن يتم ضمّ الأحزاب العربية داخل فلسطين المحتلة عام (1948)، إلى منظمة التحرير الفلسطينية،

References

- Abd almaksoud, Mohammad (2018). The Nation-State Law: Consecration of Zionist Racism, Alnatour for Studies and Research.
- Abu Aysha collaboration, Nour (2018). "Ways to Confront Israeli Law, Training Program: Strategic Thinking & Policies Preparations", Gaza: The Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies "Masarat"
- Abu Nahel, Osama (2011). The Jewishness of Israel: The Roots of the Term and its Impact on the Palestinian Cause. "AlQuds University Journal for Studies and Research", volum1, issue No.23.
- Adal Center (2018). "Basic Law Proposal: Israel the Nation-State of the Jewish People. Position Paper". Haifa: The Legal Center for Arab Manority Rights in Israel".
- Alashal, Abdullah (2018). The Legal and Political Implications of The Jewish State Law, The Jewish State Law 2018, File25, Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations
- Al-Haq Foundation (2019). "Israel's "Jewish Nation-State Law" and the Occupied Palestinian Territory", Al-Haq Foundation, Ramallah, Palestine.
- Alhlalmah, AlHareth Mohammad Sbitan(2021), "The Implications of Passing the Jewish Nation Law on the Palestinian Cause", Humanities and Social Science, volume 48, No.1
- Alnabulsi, Razi (2017), The Nation-State Law: Changing or blasting the Rules of The Game, Gaza: The Palestinian Center for Policy Research & Strategic studies "Msarat".
- Altamimi, Nizar(2020). "The Jewish National Law and Its Impact on the Future of the Palestinian Cause". Master's Thesis, Unpublished, Amman: Middle East University.
- Alumari, Hakim (2020), "The Nation State Law from the Perspective of National Law", Human Rights and Public Freedoms. Vol. 5, No.1
- Badir, Ashraf (2016). "The National State Law "The Jewishness of the State" Signs and Reactions, Istanbul": Roya Center for Political Development.
- Bsharat, Saeid Mohammad (2021). The Role of Religious Zionist Currents in The Political Life of Israel 2000-2019, Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations
- 3- كان لقانون القومية اليهودي أثره الواضح على الطابع الثقافي والاجتماعي للأقلية الفلسطينية في الداخل المحتل، وذلك بهدف محو الثقافة العربية في هذه المنطقة، وإحلال الثقافة اليهودية مكانها، إضافة إلى ترسيخ اللغة العبرية محل اللغة العربية، ومحو الطابع الثقافي العربي وذلك بإلغاء مفهوم المواطنة للعرب، والعمل على وضع شروط تعجيزية، وقوانين مختلفة؛ تهدف إلى محو الطابع الاجتماعي والثقافي للعرب.
- 4- إنَّ قانون القومية اليهودي وما تبعه من قوانين استهدفت الأقلية الفلسطينية في الداخل، تستوجب القيام بعدة إجراءات فلسطينية مضادة لإضعاف هذه القوانين أو التقليل من أهميتها، وهذه الإجراءات تتعلق بالجانب الفلسطيني الرسمي، أو الشعبي، أو حتى الجانب العربي والإسلامي.
- 5- إنَّ "إسرائيل" نجحت في تحويل الصراع السياسي إلى ديني عقائدي؛ مما سهل لها نشر القانون، والذي جعله مقبولاً لدى الكثيرين من الأطراف، كونه مغلفاً بالطابع الديني في ظل تعاملها مع حكومات يمينية خاصة في الولايات المتحدة.
- 6- تعمل "إسرائيل" على إطالة أمد قضية اللاجئين؛ من خلال المفاوضات طويلة الأمد من ناحية، وسنِّ القوانين العنصرية كقانون قومية الدولة؛ مما يجعل هذه المفاوضات مجرد تكتيك يخدم الهدف الإستراتيجي، وهو التحل من مشكلة اللاجئين.

توصيات الدراسة:

- 1- يتوجب قيام الأحزاب العربية في الداخل المحتل بالدخول في تحالفات مع الجهات الرافضة لهذا القانون؛ مما سيكون له أكبر الأثر على إضعاف القانون، وإيقاف العمل به لأطول فترة ممكن.
- 2- ضرورة توجّه الجانب الفلسطيني إلى منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان الدولي وغيرها؛ للضغط على الجانب الإسرائيلي بوقف تفعيل هذا القانون، والقوانين العنصرية الأخرى.
- 3- ضرورة تخطي التنديدات والتصريحات الرافضة لهذا القانون من إطارها الإعلامي إلى الإطار العملي.
- 4- ضرورة إعادة مراجعة السلطة الفلسطينية لحساباتها، والعمل على إدماج الأحزاب الفلسطينية في الداخل ضمن إطارها، وتقوم بالاعتراف بهم من منطلق وطني فلسطيني.
- 5- ضرورة القيام بجهود فلسطينية فردية للحفاظ على الهوية الفلسطينية، في ظلِّ محاولات الطمس الاجتماعي والديمقراطي الذي تقوم به دولة الاحتلال تجاه الفلسطينيين، كأن يتم إنشاء مؤسسات تحاكي الهوية الفلسطينية؛ لنشر الوعي وبلورته عند الجيل الفلسطيني الحالي والأجيال القادمة؛ للتأكيد على هويتهم الفلسطينية.

- Palestinian-Israeli Conflict”, Master’s Thesis, unpublished, Nablus: Alnajah National University
- Zidan, Bara’ & Rabei’ Al-Dnan (2018). The Jewish Nation State Law 2018, File Information 25, Beriut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.
 - Zurayq, Raef (2019). “The Palestinians in Israel: The nation-State Law & The Developments of The Local & Parliament Elections”, Madar Strategic Report for 2019, Ramallah: The Palestinian Center for Israeli Studies
 - Ghanim, Hanidah (2010). “Israel as a Jewish democratic State and the Dilemmas of Defining Who’s the Jew”, Israeli Issues, No.39-40
 - Ghuneim, Ibrahim & Bakeir, Alaa (2019). “The Legitimacy of the Jewish National Law according to the International Law”, Jeel for Legal Research, vol.4,No.32
 - Harel, Alon (2019). “Basic Law: Israel as the Nation State of the Jewish People”, Nationalities Papers 49 (2).
 - <https://acpss.ahram.org.eg/News/16809> Date of access 23 July 2022 .
 - <https://alqudscenter.info/articles> Date of access 31 July 2022.
 - <https://natourcenters.com> Date of Access 23 July 2022.
 - Jamal Al-Dien, Hiba (n.d). Abrahamic Religion& The Deal of Century, Cairo: The Lebanese Egyptian Publishing House
 - Jaradat, Adnan (2020). “The Nation-State for Israel and it impacts on the Existence of The Palestinian State”, Jeel for Political Studies &International Relations, Journal Issue No.29
 - Kiwan, Mamoun (2019). “The Outcome of the Legislative Process of The Twentieth Knesset: Laws and Draft Laws 2015-2019”, Beriut: Al-Zaytouna Center for Studies & Consultations.
 - Lintl, Peter, and Wolfrum, Stefan (2018). “Israel’s Nation-State Law Netanyahu Government Lays the Foundations for a Majoritarian System”, German Institute for Policy and Security Affairs, Berlin, NO. 41 OCTOBER.
 - Manna’, Ysir (2018). The Nation-State Law: Facts and Goals, AlQuds Center .
 - Mansour, Johny (2020). The Transformations in Israel and its Impact on the Policies towards Arabs and Palestinians, Amman: Middle Eastern Studies Center.
 - Palestine Today Newsletter (2018). “UN File a Complaint to Israel about the Jewish National Law”, Alzaytouna Center for Studies & Consultations.
 - Shalhat, Antwan (2018). “ Is the Israeli debate over the Nation-State Law is necessary or not” Special Report, Ramallah: The Palestinian Center for Israeli Studies, Madar
 - Smarah, Akif(2020). “The Jewish Nation State law and it’s Implication for The Dynamics of The